استدامة التنمية البشرية من منظور إسلامي – الأهداف والوسائل-
رؤية حول تمويل التنمية البشرية في الإسلام

Sustainability of human development from an Islamic perspective - goals and means – A vision about financing human development in Islam

د. شارف عبد القادر

أستاذ محاضر صنف ب

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

البريد الالكتروني: charefaek@yahoo.fr.

ملخص

تبحث يأتي البحث في عملية التنمية البشرية من المنظور الإسلامي في محاولة لوضع لبنة في السياق العلمي للنظام الاقتصادي الإسلامي، فقد اشتمل البحث على إعطاء مفهوم التنمية البشرية من وجهة النظر الاقتصادية، ثم تناولنا المفهوم من وجهة النظر الإسلامية كما تم التطرق إلى تمويل التنمية البشرية من المنظور الإسلامي. حيث كان الهدف توضيح الأهمية التي تولها التنمية البشرية للإنسان من حيث كونه وسيلة للتنمية وهدفها، وعلى هذا الأساس يمكن تصور التنمية في الإسلام على أنها عملية شمولية يقوم بها الفرد والمجتمع من أجل النهوض بواجب إعمار الأرض و تحقيق منافع البشر المتعددة، وينظر الإسلام إلى التنمية على أنها تهدف إلى تنمية الإنسان و بيئته و ثقافته وتطوير أوضاعه الاجتماعية

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية المستدامة – الشمولية – الموارد الإستراتيجية – استرداد التكلفة –الزكاة – الوقف – عائد التنمية

Abstract

Research in human development from Islamic point of view attempts to put a stone in the scientific context of the Islamic economic system. This research includes the concept of human development from economic point of view; then, we have undertaken the concept of human development from Islamic viewpoint and the methods of financing this development. Further, it aims to explicit the importance which the human development gives to the human being considering as the mean of development and its aim. On this basis, development in Islam could be conceptualized as a global process set up by individual and society for the reason of populating earth and realizing diverse human utilities. Moreover, Islam development aims to advance human being's environment, culture and his social situations

Keywords: sustainable human development, universality, strategic resources, cost retrieval, Al-Zakat

المقدمـة :

لقد أدى الاهتمام بالأبعاد البشرية للتنمية وجوانبها المختلفة، إلى أن صار الإنسان غاية التنمية بعد أن ظل وسيلة لردح من الزمن، وذلك من خلال الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية الذي تبنته الأمم المتحدة.

وفي الحقيقة الموضوع ليس بالجديد،فابن خلدون ذكره في مقدمته عندما قال"الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة،وكل ما في الطبيعة مسخر له(استنادا إلى القرآن الكريم"وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا) [الجاثية14]، إلا أن الجديد هو تولى الأمم المتحدة رعاية هذا البرنامج من خلال برنامجها الإنمائي.

وهذه المصطلحات الجديدة و معرفة مدى ملاءمتها للإسلام أو إستعابها من قبله ليس بالمسألة الجديدة، بل طالما شاع هذا النمط في الدراسات الإسلامية، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الورقة البحثية لتبرز أهداف التنمية انطلاقا من مرجعية إسلامية بجتة.ذلك أن التنمية في الإسلام شاملة فهي اقتصادية، اجتماعية، بشرية، وروحية وثقافية غايتها تكريم الإنسان مصداقا لقوله تعالى(ولقد كرمنا بني آدم) [الإسراء 70] ومن هنا فسوف نتناول أولا الإطار ألمفاهيمي لمصطلح التنمية البشرية المستدامة ثم نقدم أهداف التنمية البشرية، وكيف عالجت الشريعة الإسلامية مسألة المواد لتحقيق التنمية.

1- الإطار المفاهيمى للتنمية البشرية المستدامة :

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادرة سنة 1990 التنمية البشرية المستدامة على أنها "عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة و يمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك،فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع و الإنتاج و التمتع بالاحترام الذاتي الشخصي و بحقوق الإنسان المكفولة"[1] كما تعرف أيضا على أنها" عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"[2]

2- عناصر التنمية البشرية :

نلاحظ أن التنمية البشرية تقوم على أساس 4عناصر هي[3]:

- الإنتاجية؛
- العدالة؛
- الاستمرارية؛

- المشاركة.

حيث نلاحظ أن العلاقة بين هذه العناصر،إذ أن قدرات الأفراد التعليمة و الصحية و التدريبية تؤدى بالضرورة إلى رفع الإنتاجية وزيادة الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات، ومن ناحية أخرى لا بد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية و الاستفادة من ثمارها،وهو ما يكفل عدالة التوزيع، كما لا تقتصر على إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط،وإنما الجيلين معا الحالي و المقبل وهذا ما يضمن استمرارية التنمية،حيث كما يتعين مشاركة الأفراد في إتحاذ القرارات التي تشكل حياتهم،حتى تكون التنمية لهم وبهم [4].

وفى الحقيقة كل العناصر السابقة اقرها الإسلام قبل أن تحددها البرامج الأممية وغيرها من اللوائح الدولية، والإسلام كان سباقا لإعطاء الأهمية للبشر وجعلهم محور التنمية (هدف ووسيلة في نفس الوقت).

والتنمية البشرية من منظور اسلامى هي "عملية شمولية يقوم بها الفرد والمجتمع من أجل النهوض بواجب الخلافة و عمارة الأرض والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر" كما ينظر إليها على أنها "تهدف إلى تنمية الإنسان وبيئته وثقافته وتطوير أوضاعه الاجتماعية".

3- أهداف التنمية في الإسلام :

الإنسان مكلف شرعا بعمارة الأرض(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) [هود/61]، فلم يخلق للعبث أو لمجرد الأكل والشرب كالدواب، بل خلق لتنفيذ واجب أعده الله من أجله يتمثل في عبادة الله وعمارة الأرض المحددة بالضوابط والأولويات فالقصد الأصلي من الشريعة الإسلامية هو تحقيق مصالح العباد وحفظها ومنع الضرر عنهم إلا أن هذه المصالح ليس ما يراه الإنسان مصلحة له ونفعا حسب هواه، إنما المصلحة ما كانت مصلحة في ميزان الشرع لا ميزان الأهواء والشهوات [5].

ولا يمكن للإنسان أن يحيا بمفرده فهو اجتماعي بطبعه، لذلك فإنه سيكون فردا ضمن المجموع، يحتكم إلى الضوابط الشمولية التي وضعها الإسلام.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم قادر وهو فرض كفاية ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره.[6]

3-1- المنهج الإسلامي والشمولية :

لقد استوعبت الشمولية في المنهج الإسلامي جميع الأمور فأقرت الخلافة وأمرت بالعمارة وفرضت الولاية وحاربت الفساد، فخلقت ترابطا شاملا بين الفرد والمجتمع لم يغفل به أي جانب من جوانبه وإعطاء صفة الديمومة للتنمية الاقتصادية في ألإسلام والحرص على الجمع بينها وبين التنمية الاجتماعية حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان وهو ما يسمى بتوفير الكفاية في الفقه الإسلامي.

وبعد توفير العمل المناسب من الحاجات الأساسية التي تتكفل الحكومة الإسلامية بتوفيرها للفرد فهي الوسيلة التي تكسبه احترامه لذاته وجعله عضوا نافعا للمجتمع.

أما النهوض بعمران البلاد والتي تدخل ضمن واجبات الحاكم الأساسية لإدارة شؤون الرعية فتتمثل في توفير البنية التحتية ضمن المفهوم المعاصر (رأس المال الاجتماعي)[7]، كما لا يعفى الفرد من ذلك مصداقا لقوله تعالى (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) [هود].

3-2- وجوب التنمية على الأفراد[8]:

ينظر الإسلام للتنمية على أنها تهدف إلى تنمية الإنسان وبيئته وثقافته وتطوير ظروفه الاجتماعية وقد أعطى الإسلام الإنسان أعلى المراحل حين كرمه الله وأمر الملائكة بالسجود له (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم..) [البقرة34].

4- تمويل التنمية البشرية المستدامة في الإسلام:

تقترح تقارير التنمية برامج للعمل تتلاءم والأهداف المرسومة لكل تقرير وفي محاولة لاستعراض واحدة من هذه البرامج، سنتطرق إلى تقرير 1998 الذي تناول موضوع "الاستهلاك وعلاقته بالتنمية " فقد وضعت خطة للنهوض بأهداف التقرير في سبع نقاط رئيسية هي كالآتي[9]:

- تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد؛
- استخدام وتطبيق تكنولوجيات حديثة وأساليب مستدامة بيئيا، من أجل المستهلكين الأغنياء والفقراء على حد سواء؛
- إزالة الإعانات الغير سليمة، وإعادة تشكيل الضرائب لتحويل الحوافز على الاستهلاك الذي يلحق الضرر بالبيئة إلى الاستهلاك الذي يعزز التنمية البشرية؛
- تعزيز العمل العام لتوعية المستهلكين؛
- تعزيز الآليات الدولية لإدارة الآثار العالمية للاستهلاك؛
- بناء تحالفات أقوى بين الحركات غير الرسمية؛
- التفكير عالميا والتصرف محليا، فالمطلوب الاستفادة من مبادرات المتبرعين في المجتمعات المحلية في كل مكان وتعزيز التآزرات في التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي والقطاع الخاص والحكومة.

ولكي يمكن النهوض بالخطة السابقة وتحقيق الأهداف المرجوة فسوف نقدم عددا من الإجراءات التي تم اقتراحها، تتضمن تعديل السياسات النقدية والمالية والتجارية والتسعيرية بما يتلاءم والخطة السابقة وهي:

4-1- الموارد الإستراتيجية :

إن توفير الموارد يعد مشكلة أساسية ويجب أن تبدأ نقطة الانطلاق بإحداث تغيير جذري في وضعية القطاع العام، من أجل تقليص الفجوة بين احتياجاته والإمكانيات المتاحة له، ويتضمن هذا التوجه شرطين يتمثل الضروري منهما في تحديد النمو الاقتصادي، وضمان كفاءة فاعلية استخدام الموارد أو الوسائل، أما الثاني فيحتوي على تحقيق نمط أفضل لتوزيع الموارد وضمان وصولها إلى الأفراد وتوسيع قاعدة مشاركتهم في التنمية.

4-2- موارد التنمية الثانوية :

وهي على مستويين داخلي وخارجي.

على المستوى الداخلي :

من خلال:

- استرداد التكلفة، ويقصد به فرض رسوم على المستفيدين من الخدمات العامة التي تقدمها الجهات الحكومية والتي مازال معظمها يقدم مجانا أو بتكاليف رمزية؛
- التبرعات الطوعية التي يقدمها المواطنون المحليون؛
- الحد من هروب رؤوس الأموال؛
- محاربة الفساد الإداري؛
- معضلة المديونية الخارجية والتي تشكل محور حقيقي للنمو الاستثمار في التنمية البشرية الأمر الذي يتطلب السعي لتقليصها.

على المستوى الخارجي :

من خلال:

- فرض ضريبة أو ضرائب على مصادر التلوث البيئي، وعلى بعض المعاملات الدولية المهمة التي تؤثر على الموارد الطبيعية؛
- فرض ضريبة بمعدل 0.5% على رؤوس الأموال التي تنتقل عبر الأسواق المالية الدولية كون الاستثمار طويل المدى؛

أما المؤسسات المالية الدولية، فتقترح لتوفير موارد التنمية البشرية إتباع برامج التكييف والتصحيح الهيكلي المتمثلة في الخوصصة وزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العسكري، ورفع أسعار الدعم وتقليص الإنفاق الحكومي وغيرها.

إذ من خلال ما سبق ما يلاحظ على كل من إجراءات تقرير التنمية البشرية ووسائل المؤسسات المالية الدولية وغيرها،أنها تتضمن صفة مشتركة وهي محدودية نطاقها من حيث الكم، وتعثر تحققها من حيث التطبيق.

فالأنظمة المالية والنقدية في البلدان النامية تحتاج إلى إصلاح جذري وتعاني من مشكلات جوهرية خارجية وداخلية، وتضطر مرغمة لإتباع وصفات وبرامج المؤسسات المالية الدولية والتي اتضح للجميع مقدار الآثار الاجتماعية والسلبية لها، من حيث ازدياد معدلات البطالة، انخفاض مستوى المعيشة والتضخم وزيادة أعداد الفقراء وكأننا في حلقة مفرغة وهذا هو الواقع فالكل مرتبط بالكل، وكل حلقة تؤثر في التي تليها وهكذا حتى نهاية السلسلة.[10]

وعلى هذا الأساس طالما نادي الاقتصاديون بضرورة الاعتماد على الذات في انتهاج سبل التنمية بكل أنواعها ولكن هل كان هذا الاعتماد حقيقيا، ربما اعتمدنا على الذات في مجال حصر الموارد والإمكانيات، إلا أننا استعنا بنفس الوسائل التخطيطية أو الاستثمارية الغربية، فلم يكن اعتمادنا حقيقيا على الذات، والذات هنا هي المنهاج القويم الذي وصفه الله سبحانه وتعالى لينظم كل جوانب الحياة ومنها جانبها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أننا تناسيناه مخيرين تارة، ومكرهين بعد أن أقنعنا أنفسنا أن مكان الإسلام هو المسجد، متناسين أنه نظام شامل للحياة.

5- الرؤية الإسلامية لتمويل التنمية البشرية:

تتم إدارة الموارد المالية عن طريق ما يسمى بـ"بيت المال" وهو المكان الذي يضم الأموال المجتمعة من الزكاة والغنائم والخراج وغيرها، تكون تحت يد الخليفة أو الوالي يضعها فيما أمر الله به، وأن توضع بما يصلح شؤون الأمة، في زمن السلم والحرب[11].

وسنتعرض للزكاة كونها محددة الإنفاق ويكمن تعميم نتائجها على بقية الموارد وكذا الوقف باعتباره موارد خارجة عن بيت المال.

لقد أجاز الفقهاء إعطاء الزكاة للمتفرغ لطلب العلم دون المتفرغ للعبادة ذلك لأن الأول ستؤول منفعته على غيره، كما أجاز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاجها في مصلحة دينه ودنياه، أو شراء آلات يحتاجها في حرفته[12].

كما يتقبل بيت المال التبرعات المالية، ويقبل القروض المشروعة بل يلزم الميسورين للقيام بالأعمال التي يعجز عنها "إذا أعوز بيت المال كان الأمر ببناء سورهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم ومراعاة أبناء السبيل متوجها على كافة ذوي المكنة".[13]

6- الوقف كأداة تمويل التنمية البشرية:

هناك موارد خارجة عن بيت المال هي الوقف، فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهيئة ولا تنتقل بالميراث[14].

وإذا كان الوقف أصلا صدقة جارية، فإن دوره كان كبيرا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي، ففي مجال الخدمات الاجتماعية تكون في الطليعة رعاية الفقراء والمساكين وابن السبيل والأيتام والأرامل والمنقطعين وأرباب العاهات وإرضاع الأطفال اليتم ورعاية النساء اللواتي طلقن أو هجرن أزواجهن، وتوفير مياه الشرب، وبناء القناطر والحمامات العمومية ودور الوضوء وإنشاء الزوايا والأربطة في بعض الجهات، رعاية الشيوخ والضعفاء والفقراء[15].

كما أنه كان للوقف دور في رفع الجهاد وفي الحياة الثقافية وفي الرعاية الصحية، وهكذا يبدوا أن الأوقاف غطت كافة النواحي التي لا تنفق عليها الدولة، وبعضها يتمم ما أنفقت الدولة عليه[16].

كما أنه كان للوقف دوره الكبير في التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية وبخاصة في النواحي الثقافية والصحية والاجتماعية، في وقت كان فيه دور الدولة محدودا نسبيا، ومع توسع دور الدولة في التنمية يبقى محدودا ما لم تساهم الفئات الشعبية فيها[17].

إلا أنه ما يلاحظ في الفترة الأخيرة تطور نشاط إدارات الأوقاف في الفترة الحديثة حيث شمل المساهمة في إنشاء وتأسيس البنوك والشركات"مثل إنشاء بنك مصر للتعمير، وإنشاء بنك الأوقاف بتركيا"، إضافة إلى شراء أسهم وسندات في شركات تجارية وزراعية وصناعية بالإضافة إلى مشروعات استثمارية أخرى مثل إقامة عمارات سكنية للإيجار وأسواق وفنادق ومخازن[18].

إن أهم ما يستخلص من هذه الدراسة هو أن الدول الإسلامية النامية ساعية في تحقيق هذه الأهداف للتخلص من التخلف ولكن النتائج قليلة لأسباب عدم الجدية وسوء إدارة الموارد البشرية والاقتصادية وتجاهل المثل والأخلاق الإنسانية السمحة التي يدعوا إليها الإسلام، أي ضعف الوازع الديني، فالدين الإسلامي يدعوا إلى العمل والإنتاج وعدم الإسراف في النفقة واحترام حرية الإنسان واحترام الوقت وكل أسباب التقدم[19]،ولكننا في الواقع مقصرون بل ونتهاون في ذلك.

ومما تقدم يمكن حصر مزايا التنمية البشرية في الإسلام بالآتي:

- أنها تنمية مستقلة، لذلك فهي تقوم على الاعتماد على النفس؛
- أنها تبنى على أساس أنها عملية تحرير شاملة للوطن والمواطن (عملية عتق سياسي واقتصادي واجتماعي في آن واحد)؛
- تقوم على أساس الاستخدام الأمثل للموارد الذاتية؛
- أنها فريضة وعبادة وأن المسلمين مقربون إلى الله بقدر تعميرهم للدنيا وأخذهم بأسباب التنمية؛

- لا يمكن للفرد وحده أن يتحكم بمسيرة حركة التنمية لقصور استيفائه لكل ما يحقق تلك التنمية، فيجب على الدولة أن تتصدى لكل ما يعجز الفرد عنه من مسؤوليات؛
- أنها تنمية روحية، إذ يعنى الإسلام عناية خاصة بالروح فهي في نظره مركز الكيان البشري ونقطة ارتكازه.

ورغم تشعب التنمية البشرية في الإسلام لشموليتها واتساع نطاقها، فإنه يمكن استعراض أهدافها فيما يلي:

- ضمان حد الكفاية لكل مواطن ليتحرر من أي عبودية أو حاكميه إلا عبودية الله.
- العدالة في توزيع عائد التنمية.
- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع.

الخاتـمة:

إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية الموارد البشرية والحياتية بفكر وعمل الإنسان من أجل الإنسان، وإذا نظرنا إلى العالم العربي والإسلامي نجده يصنف ضمن حالات التنمية أو التخلف والمشكلة القائمة بين العالم النامي والعالم المتقدم تكمن في الفوارق في درجة التنمية والتقدم، ولقد أعطى الإسلام تصورا ونظرة متكاملة لآليات خلق تنمية بشرية مستدامة تضمن الحياة الكريمة للفرد المسلم، انطلاقا من توسيع خياراته على المدى القصير (الأجيال الحالية) والمدى الطويل (الأجيال القادمة) وبالتالي تحقيق استدامة التنمية البشرية بكافة أبعادها.

الهوامش والإحالات:

1 Luc MBong: Composantes sociales du développement, sep.1999.Rapport du cours K54 sur la statistique pour la politique sociale.

2-أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص.15

3-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية – الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.52

4- نفس المرجع السابق، ص.53

5- د. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط6، بدون تاريخ، دار إحسان للنشر والتوزيع، ص.378

6-ابن تيمية، الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية، تحقيق صلاح عزام، مطبوعات الشعب، القاهرة، ص.13

7-د.أسامة عبد المجيد العاني، الإسلام والتنمية البشرية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 244، أكتوبر 2001، ص.40

8- نفس المرجع السابق، ص.40

9- نفس المرجع السابق، ص.41

10- نفس المرجع السابق، بتصرف، ص.42

11- د. محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1980، ص.291

12- د.يوسف القرضاوي، إتباع سياسة الإغناء بالزكاة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، بنك دبي الإسلامي، العدد 13، أكتوبر، 1982 ص7-.10

13- عبد العزيز الدوري، دور الوقف في التنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 221، جويلية 1997، ص.4

14- نفس المرجع السابق، ص.9

15- نفس المرجع السابق، ص.9

16- نفس المرجع السابق، ص.10

17- نفس المرجع السابق، ص.18

18- نفس المرجع السابق، ص.23

19-د.يوسف إبراهيم السلوم، التنمية البشرية في البلدان العربية، مجلة الأمن والحياة، العدد 246، ذو القعدة 1423، ص53.

قائمة المراجع المعتمدة:

1- المراجع العربية:

1- أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية .2003

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية – الدار الجامعية، الإسكندرية.

3- د. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط6، بدونه تاريخ، دار إحسان للنشر والتوزيع.

4- ابن تيمية، الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية، تحقيق صلاح عزام، مطبوعات الشعب، القاهرة.

5- د.أسامة عبد المجيد العاني، الإسلام والتنمية البشرية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 244، أكتوبر 2001.

6- د. محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصادي الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، .1980

7- د.يوسف القرضاوي، إتباع سياسة الإغناء بالزكاة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، بنك دبي الإسلامي، العدد 13، أكتوبر 1982

8- عبد العزيز الدوري، دور الوقف في التنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 221، جويلية .1997

9- د.يوسف إبراهيم السلوم، التنمية البشرية في البلدان العربية، مجلة الأمن والحياة، العدد 246، ذو القعدة 1423.

2- المراجع الأجنبية:

Luc MBong: Composantes sociales du développement, sep.1999.Rapport du cours K54 sur la statistique pour la politique sociale.